

قضية إهمال غير مقصود

الفجوات المعرفية في استدامة
الرّعي والمراعي

ملخص تنفيذي





قضية إهمال غير مقصود: الفجوات المعرفية في استدامة الرعي والمراعي

فريق التحرير

كاثرين ي. جونسن، مؤسسة غريد-أريندال
مريم نيامير فولر، مستشارة مستقلة
عبد القادر بن سعدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة
آن واترز باير، تحالف جماعات الضغط الأوروبية من أجل الرعي في شرق أفريقيا (CELEP)

المجلس الاستشاري

أندرس أوسكال، المركز الدولي لتربية الرنة (ICR)/رابطة رعاة الرنة في العالم (WRH)
إليزابيث هوبر سانتوالد، معهد (IPICYT)
جوناثان دايغيز، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)
منير لوحيشي، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا)

مساعدو الأبحاث

لوكاس بلامر، متمرّن، مؤسسة غريد-أريندال
نيكول روكيكي، متمرّنة، مؤسسة غريد-أريندال

نشكر مقدّمي المساهمات الخاصة

باربرا هتشينسون، جامعة أريزونا
فيونا فلينتنان، المعهد الدولي لبحوث الماشية (ILRI)
جيمس أورورك، المجلس الدولي للمراعي وجمعية إدارة المراعي
منير لوحيشي، إيكاردا
رازينغريم أويراوغو، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)
رويجون لونغ، جامعة لانغتشو
إيغور فولوفيك، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

صور الغلاف

الغلاف الأمامي: قطيع أغنام في طاجيكستان يتنقل بين المراعي، بعدسة ولفغانغ باير/أغريكو
الغلاف الخلفي: الارتحال الخريفي لرعاة الرنة من شعب نينيتس في شبه جزيرة يامال في الاتحاد الروسي، بعدسة فيليب بورغيس/المركز الدولي لتربية الرنة (ICR)

الرقم الدولي المعياري

ISBN: 978-82-7701-182-0

الاقتباسات المقترحة

جونسن، ك.ي.، م. نيامير فولر، أ. بن سعدة، أ. واترز باير. ٢٠١٩. قضية إهمال غير مقصود: الفجوات المعرفية في استدامة الرعي والمراعي. برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسة غريد-أريندال، نيروبي وأريندال، www.grida.no

إخلاء مسؤولية

إن مضمون هذا التقرير لا يعبر بالضرورة عن وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو المنظمات المساهمة، أو سياساتها. لا تعبر التسميات المستخدمة وطرق العرض عن أي رأي كان من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو المنظمات المساهمة فيما يخص الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو شركة أو منطقة، أو سلطة أي منها، أو ما يخص تعيين حدودها أو تخومها.

يشجع برنامج الأمم

المتحدة للبيئة على الممارسات السليمة
بيئياً سواء على المستوى العالمي أو فيما
يخص أنشطته. وقد طبعت هذه النسخة على ورق
قابل لإعادة التدوير بالكامل، وحاصل على اعتماد مجلس
رعاية الغابات، ومُنْتَج من المواد المدوّرة بعد الاستهلاك،
وخالٍ من الكلور. الأحبار نباتية المنشأ والطلاءات قائمة
على الماء. تسعى سياسة التوزيع لدى برنامج الأمم
المتحدة للبيئة إلى خفض بصمته الكربونية.

تصدير - يُوقَّع من قبل المديرية التنفيذية بالنيابة جويس مسويا

يمارس الرعي من قبل ملايين الناس في شتى أنحاء العالم، وهو ينطوي على علاقة وثيقة بين الناس والحيوانات التي يربونها والأماكن الطبيعية. لكن على الرغم من أن المجتمعات الرعوية موجودة منذ آلاف السنين، لم يُعرف سوى القليل عنها وعن الروابط بين ما تقوم به من ممارسات، والمراعي التي تعتمد عليها.

ونظراً لانتشار الثغرات في فهم الرعاة والمراعي، يبقى العديد من الأسئلة معلقاً دون إجابة أكيدة فيما يتعلق بماهية الرعاة، ومواقع مراعيهم الطبيعية، وكيف تؤثر سياسة استخدام الأراضي على أراضيهم، وما هو تأثير التغير المناخي على أراضيهم وأساليب حياتهم، وما هي أفضل الوسائل التي يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم من خلالها الإدارة المستدامة للمراعي وسبل العيش الرعوية، ويعززهما. ولا شك في أن معرفة الإجابات عن مثل هذه الأسئلة أمرٌ في منتهى الأهمية، لأن لتلك الإجابات انعكاسات على السياسة الوطنية والدولية، وبالتالي فهي تؤثر أيضاً على أسلوب التصدي للتغير المناخي.

وقد كان السيد بنجامين موتامبوكاه أحد المشاركين في هذا التقرير، وهو عضوٌ في شبكة رعاة شرق وجنوب أفريقيا. وهو يلتفت النظر إلى المنافسة المتصاعدة على الأراضي بين الرعاة وشركات التعدين، والتي تؤدي إلى فقدان المجتمعات الرعوية لأجزاء من أراضيها التقليدية، مع ما يرافق ذلك من فقدانهم لخيارات التنقل. ومن شأن

ذلك لا أن يؤثر بشدة في مقدرة الرعاة على استخدام المراعي والمياه المتوفرة بشكلٍ موسميٍّ فحسب، بل أن يزيد من تدهور الأراضي والفقر، مما يرغم الكثيرين على البحث عن سبل عيشٍ بديلة.

على مرّ الأعوام، عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسواه من منظمات الأمم المتحدة على جمع وتقييم البيانات والتوجهات المتصلة بمختلف القضايا البيئية والاجتماعية الاقتصادية على النطاقين الإقليمي والعالمي. لكن، وكما يتبين من هذا التحليل للفجوات القائمة، فإن التقييمات العالمية لا تُعنى بالتمييز ما بين المراعي الطبيعية وغيرها من الموائل، كما أنها لا تميّز بين الرعاة وغيرهم من سكان الأرياف، ممّا أسفر عن فجواتٍ معرفيّة كبيرة.

ومن المرجح أن يوفّر تقييم عالمي متكامل للمراعي والرعاة خطاً أساساً، وهو أمرٌ بالغ الأهمية من أجل رصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أوساط الرعاة. علاوةً على ذلك، سيساعد هذا التقييم البلدان على

وضع سياساتٍ وبرامج مناسبة من شأنها الوصول إلى الرعاة الأكثر بُعداً وترحالاً، وتعزيز دورهم في بناء نظام اقتصاديٍّ أكثر مراعاةً للبيئة، الأمر الذي يمثل تحدياً عالمياً نشارك جميعاً في مواجهته.

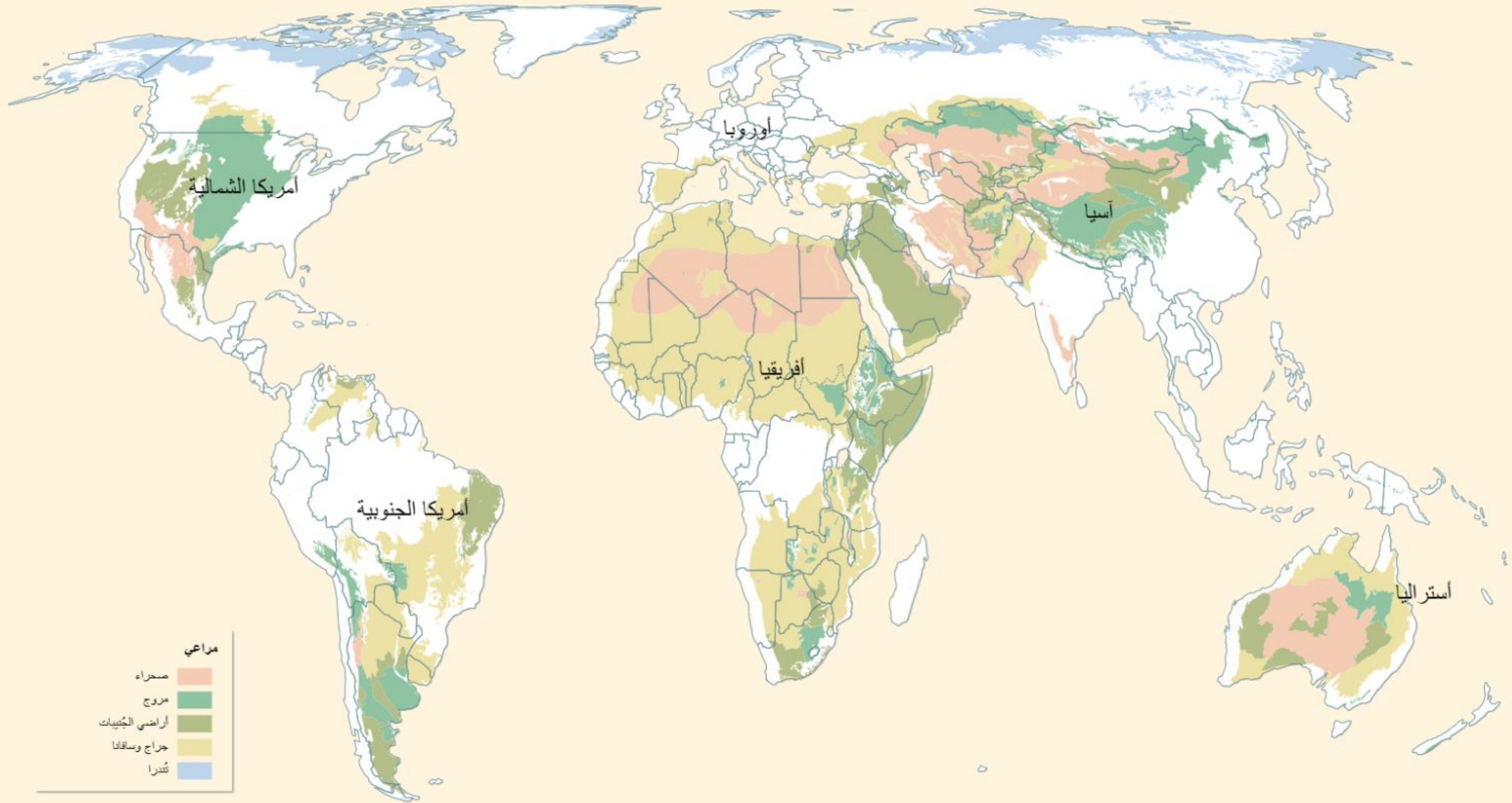
إنه عملٌ رائعٌ وينطوي على إمكانياتٍ هائلة. وبفضل التطورات التي شهدتها الإنترنت وتقنيات الاتصالات والصور الملتقطة بالأقمار الصناعية، أصبح بالإمكان إيجاد حلول مبتكرة لإنتاج بيانات عالية الجودة تسترشد بها عملية صنع السياسات بهدف دعم هذه المجتمعات التي كثيراً ما تكون مرتحلة، وتزويدها بما يلزم للتعامل مع التغير المناخي وغيره من التحديات البيئية على نحوٍ أفضل.





جويس مسويا
المديرة التنفيذية بالنيابة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مناطق المراعي في العالم



ملخص تنفيذي

ملاحظات ونتائج

للرعي والمراعي أهمية عالمية، لكنها لا تنال حق قدرها وقيمتها.



فتى من رعاة البدو، تركيا، بعدسة إنجن يلماز / منظمة Yolda Initiative

في عصر "أهداف التنمية المستدامة" التي تعد بتحقيق منافع عالمية وعدم إغفال أي أحد، ينبغي التصدي للفجوات المعرفية المتعلقة بالرعي والمراعي بدلاً من تجاهلها.

غير أن التقرير يُظهر أيضاً اختلافات في تعريف الرعي والمراعي على سبيل المثال، تتفاوت تقديرات مساحة الأرض التي تغطيها المراعي بين ١٨ في المائة و ٨٠ في المائة من مجمل سطح اليابسة حول العالم، ويتراوح العدد المُقدّر للرعاة من ٢٢ مليوناً إلى ٥٠٠ مليون شخص في العالم. وباعتماد على تعريف فضفاض وشامل، يستنتج التقرير أن الرعي والمراعي ظاهرة عالمية موجودة في ثلثي (٦٦ في المائة) بلدان العالم أجمع.

نظراً لاستخدامهم الكبير للمراعي، فإن للرعاة - وخاصة البدو والرعاة في المناطق النائية - مصالح ومتطلبات مختلفة عن غيرهم من الناس. وتختلف وظائف النظام البيئي للمراعي وخدماته كثيراً عما هو الحال في الغابات أو الأراضي الزراعية. ومن دون معرفة المزيد عن الرعاة والمراعي، يتعذر الحكم على تأثيرات السياسات الحالية على كلٍ من سبل معيشتهم وهذه الأنظمة البيئية. على سبيل المثال، فإن التقليل من شأن عدد الرعاة والاستخفاف بقيمة المنافع الناجمة عن تنقل الماشية قد يؤديان إلى عدم تقديم الحكومات خدمات كافية أو ملائمة للرعاة. فضلاً عن ذلك، فإن الاهتمام غير الكافي بمشاكل الرعاة المتعلقة بنوع الجنس وفئة الشباب قد يؤدي إلى عدم فهم متطلبات الرعاة من النساء والأطفال ورغباتهم.

إذا لم تقدّر الحكومات المراعي حق قدرها، فقد تُسارع إلى تنفيذ برامج التحريج بطريقة تضر بالتنوع البيولوجي واحتجاز الكربون. وقد يؤدي التقليل من قيمة المراعي (وهو ما يُطلق عليه العلماء أحياناً مصطلح "المراعي المنسية") إلى قلة الموارد المتاحة لدراسة موارد المراعي وحمايتها ومراقبتها، وذلك على الرغم من تصاعد الحاجة إلى فهمها في ظل استمرار التغيّر المناخي.

كثيراً ما تُبنى افتراضات على أن البيانات التي يتم جمعها عن الزراعة والماشية والغابات ملائمة لإرشاد عملية صنع السياسات بشأن أنظمة تربية الماشية المعتمدة على المراعي. غير أن التقرير "قضية إهمال حميد: الفجوات المعرفية في استدامة الرعي والمراعي" يبين أن الإحصاءات والبيانات الحالية غير مُقسّمة على نحو يكفي لتحديد مختلف مستلزمات الرعي وإدارة المراعي بأسلوب مستدام، وظروفها وفرصها.

المراعي مناطق ذات أنظمة بيئية متنوعة يتم رعيها أو إنها تتمتع بإمكانية الرعي من قبل الحيوانات البرية والماشية الأليفة. وتقدّم هذه الأراضي منافع هامة للبشر، مثل الأمن الغذائي، والمواد الطبية، والمساهمة في الأنظمة الاقتصادية المحلية والإقليمية، والحياة البرية، والتنوع البيولوجي، والسياحة، والمناخ الإقليمي من خلال احتجاز الكربون، وحفظ الأرض والمياه وإعادة تأهيلها.

الرعاة بشر يربون أو يعتنون بالحيوانات البرية أو شبه الأليفة أو الماشية الأليفة في المراعي، ويشمل هذا التعريف مربّي الماشية، والبدو، ورعاة الماشية، ورعاة الماشية الرحّل. ويزداد التقدير الذي يحظى به الرعي لكونه أحد أكثر الأنظمة استدامةً على وجه الأرض، وهو يلعب دوراً رئيسياً في حماية الأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي في المروج والمراعي الطبيعية. وحيثما تتوفر الإحصاءات الرسمية تكون هنالك أدلة على أهمية مساهمة الرعي في الناتج المحلي الإجمالي للبلد. على سبيل المثال، يساهم الرعاة بنسبة ١٠ إلى ٤٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفريقية، وبنسبة ٣٠ في المائة في منغوليا.

نفقّر إلى المعلومات الموثوقة والمتاحة للعموم حول حالة الرّعي والمراعي وتوجّهاتها لأنّ التّقييمات وقواعد البيانات الموجودة لا تصنّف بياناتها على نحوٍ كافٍ. البيانات الخاصة بمواقع معيّنة قيّمة، لكنها شديدة المحدودية حجماً ونطاقاً في الوقت الحالي، كما أنها متناقضة في بعض الحالات. قد تؤدي المعلومات غير الملائمة إلى إجراء تغييرات في مواضع لا تحتاجها، أو إلى إهمال أو تخريب الممارسات الناجعة.

كثيراً ما يصعب الوصول إلى المعلومات بسبب خلل في روابط المواقع الإلكترونية، وحماية المعلومات بكلمات مرور، وعدم وجود محركات بحث أو صعوبة استعمالها. فقط نصف عدد المنظمات المتعددة الأطراف التي تمت مراجعتها لديها قواعد بيانات مفتوحة للمشاركة بحيث تضمّ معلومات متنوعة، مثل أهداف مشاريعها وميزانياتها والبلدان أو المناطق المستهدفة، ومع ذلك فإنّ قواعد البيانات هذه لا تتيح الوصول الكافي إلى البيانات المفصلة. وعند البحث في نصوص الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، لم تظهر نتائج عند استخدام كلمات مفتاحية متعلقة بالرعي والمراعي.

بشكلٍ عام، فإنّ موثوقية البيانات من مصادر المعلومات المراجعة متوسطة، مع وجود بضعة استثناءات ملحوظة بالنسبة للبيانات التي تعتمد على بروتوكولات وإجراءات للتحقق من المعلومات. في معظم الحالات، لا تحظى المعلومات المتعلقة بالرعي والمراعي بالتغطية والتصنيف الكافيين، أو أنها تكون بعيدة كل البعد عن الدقة. وفي بعض الحالات تتناقض نتائج البحث مع بعضها البعض، الأمر الذي قد يؤدي إلى اتخاذ قراراتٍ غير صائبة أو إثارة الهلع من فداحة أزمة ما. على سبيل المثال، قد تدفع البيانات غير الدقيقة حول تدهور المراعي الحكومات إلى إلقاء اللوم على الأنظمة الرعوية المستدامة تقليدياً وإلغائها، أي إنها -بمعنى آخر- "تُصلح" شيئاً ليس معطلاً في الأصل.

توصّلت الدراسة إلى أن المنشورات الأكاديمية تتضمن كمّاً أكبر بكثير من المعلومات عن قضايا مثل المروج والماشية بالمقارنة مع قضايا الرّعي والمراعي على وجه التحديد. فضلاً عن ذلك، تحظى القضايا المتعلقة بالرّعي بتغطية ضعيفة بالمقارنة مع المؤلفات التي تتناول قضايا المراعي، كما أن قلة قليلة فحسب من المنشورات تغطي الرّعي والمراعي بأسلوبٍ متكامل.



راعية من التّيب تدرّس خارطة استخدام المراعي، بعدسة يان جاوولي

لم تنجح الدراسة في العثور على بيانات موثوقة ومتاحة للعموم عن معظم أنظمة الرّعي والمراعي في مختلف أنحاء العالم ضمن التّقييمات وقواعد البيانات والمنشورات الأكاديمية التي قامت بمراجعتها. لم يَمُ أيّ من التّقييمات البيئية العالمية التي تمّت مراجعتها، والبالغ عددها ١٣ تقييماً، بتصنيف المعلومات حول الرّعاة أو المراعي، أمّا قواعد البيانات المئة التي تمت مراجعتها، فلم يورد سوى ثلثها بعض المعلومات حول الرّعاة والمراعي، والقليل منها فقط عرض المعلومات بأسلوبٍ يمكن أن يرشد صانعي القرار بشأن الإدارة المستدامة لسبل العيش والأنظمة البيئية. تحتوي التّقييمات النوعية ومستودعات المعارف على شبكة الإنترنت المزيد من المعلومات المتكاملة، لكنها عادةً ما تختصّ بموقع أو موضوع محدّدين، كما أنها لم توفر تقييماً شاملاً للرّعي في بلدان معيّنة أو في العالم أجمع.

ثمة "مجهولات معروفة" وانحيازات تؤثر على نوع المعلومات والبيانات التي تُسجّل وتُحفظ في وثائق المشاريع وقواعد البيانات والتّقييمات. تركّز احصائيات الدّول التي عادةً ما يتم إدخالها في بوابات الأمم المتحدة على إنتاج الماشية فقط، بما في ذلك أعداد الحيوانات وأنواعها وتسويقها وتصديرها، لكنها لا تركّز على إنتاج الماشية الرّعوية تحديداً وذلك نظراً لأنّ معظم البلدان لا تفرّق بين الرّعاة ومزارعي المحاصيل أو المزارعين الذين يربّون الماشية في الحظائر. أمّا فيما يخصّ قواعد البيانات التي تمت مراجعتها، فتلك التي تحتوي على معلومات أكثر حول قضايا الرّعي والمراعي غالباً ما تركّز على إنتاج الماشية، لا على صحة النظام البيئي أو صمود سبل العيش. نادراً ما تخضع الإحصاءات المتعلقة بالمراعي لتصنيفٍ أعمق من أنماط استخدام الأراضي، مما يصعّب عملية تمييز البيانات المتعلقة بالمراعي الطبيعية عن تلك المتعلقة بالمروج الطبيعية. أما الإحصاءات الاجتماعية الاقتصادية المراجعة والمتوفرة في بوابات الأمم المتحدة عن الرّعاة، فهي ليست مُصنّفة إلا بالنسبة إلى بضعة بلدان هي تلك التي يهيمن فيها الإنتاج الرّعوي على القطاع الزراعي، وهي لا تُميّز بين مختلف أنماط سبل العيش لدى الرّعاة.



ثمة العديد من الفجوات في المعلومات المتوفرة عن الرعي والمراعي، لكن ليست هنالك مجالات مُهملة بالكامل.

واسع، اللذين يسلبان الرعاة حق الانتفاع بهذه المراعي. أما الحلول المبذولة لمعالجة عدم التوازن في إدارة الرعي فتحظى بتغطية ضئيلة نسبياً على الرغم من أنها تبدو آخذة في الازدياد.

أما بالنسبة إلى فهم وفهرسة معارف وتقنيات المجتمعات المحلية والأصلية للرعاة، فتوجد فجوات معرفية واسعة. كما توجد فجوات معرفية بشأن القضايا الجنسانية، فهي تحظى بتغطية أقل من القضايا الأخرى.

وقد ظهرت جميع المواضيع التخصصية لهذه الدراسة في مصدر واحد للمعلومات على الأقل. وبذلك لا يمكن الرعم بوجود أية مجالات تخصصية مُهملة بالكامل. على نحو مماثل، لا توجد مناطق جغرافية مُهملة بالكامل، إذ تتوفر في كل بلد يضم رعاة أو مراعي معلومات من نوع ما. غير أن الفجوات النسبية القائمة في شتى المواضيع والمناطق لا قيمة لها، ويتعين أن تدل على النواحي التي ينبغي بذل مزيد من الجهود فيها.

تبيّن أن معظم المعلومات المُراجعة هي معلومات وصفية (مثل عدد السكان، أعداد الماشية، إلخ)، وليست تحليلاتٍ للأسباب الجذرية المؤثرة على ازدهار الرعي والمراعي. وثمة فجوات معرفية واسعة في المواضيع التخصصية التي تنطوي على تحديات خاصة فيما يتعلق بالسكان النائيين والمتنقلين، بما في ذلك الخدمات التعليمية والصحية المتنقلة، والتمثيل والمشاركة، وسبل العيش البديلة، وإمكانية الوصول إلى التنمية والبنى التحتية، وتنقل الماشية ضمن البلد نفسه أو عبر الحدود، وغير ذلك.

بينما يحظى تدهور الأراضي وحالة المراعي وإنتاجيتها بتركيز ملحوظ، تقلّ تغطية مسائل محددة مثل التلوث والكوارث والنزوح والتغيرات الطارئة على سياسات الأراضي. كما يتم إلقاء الكثير من الاهتمام للتغيرات في استخدامات الأراضي (وخصوصاً تحويل المراعي إلى مزارع للمحاصيل أو إلى مناطق محمية)، فيما يُعطى اهتمام أقل للاستحواذ على الأراضي أو استملاك الأراضي على نطاق

المساعدات التقنية المدعومة دولياً لا تبدو متناسبة مع الأهمية المقدّرة عالمياً للرعاة والمراعي.

من التمويل المتوفر. وتركّز معظم المشاريع التي تضمّ مثل هذه العناصر على بناء القدرات، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والتنمية المؤسساتية. ومن المعتاد أن يتمّ في مشاريع التنمية الدولية جمع البيانات الميدانية، مثل أعداد السكان في مناطقها المستهدفة، أو أعداد الماشية، أو الأنماط الجغرافية وأنماط استخدام الأراضي، غير أن مثل تلك البيانات لا تكون متوفرة بسهولة على مواقعها الإلكترونية عادةً.

بمعايير المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يتّضح أن النسبة المخصصة لقطاع الماشية ضئيلة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، كما أنها غير متناسبة مع الأهمية التقديرية لهذا القطاع في الاقتصاد العالمي. ويتعذر معرفة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تصل إلى الرعاة والمراعي نظراً لعدم وجود بيانات مصنّفة. وتشكل مشاريع "مرفق البيئة العالمية" التي تضمّ عناصر من الرعاة والمراعي ما لا يزيد على ١,٢ في المائة



منظمة حفظ ماساي مارا في اينجل فيو بكينيا، بعدسة بينتر بروكوتش

على الرغم من تحسّن توفّر البيانات عن الرّعاة والمراعي، فإن جعل هذه المعلومات قابلةً للمقارنة ومفيدةً يتطلب المزيد من العمل، مثل الحرص على مشاركة الرّعاة، تطوير معجم عالمي للمصطلحات ذات الصلة والقابلة للمقارنة ومواءمة التعاريف والمؤشّرات والمنهجيات.

وقد توصّلت الدراسة إلى وجود اختلافات شديدة بين آراء المستجيبين للاستقصاء بخصوص الفجوات المعرفية والدعم التقني للرّاعي والمراعي المستدامين. غير أن ذلك ليس بالأمر المستغرب نظراً للاختلافات الجغرافية، وتنوّع المصطلحات وغموضها، وعدم توفر البيانات عموماً، وعدم وجود العدد الكافي من منابر الحوار الوطنية أو الدولية حول الرّاعي والمراعي. ومع أن هذا التنوّع يمكن أن يُعتبر تحدياً يعرقل الإبلاغ عن الحاجات المستقبلية اللازمة لمدّ الفجوات المعرفية، فهو ينبغي أن يُعتبر كذلك فرصة لاستقطاب مشاركة مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية في هذه العملية.

أما بخصوص توثيق معارف وتقنيات المجتمعات المحلية والأصلية، فقد كشفت الدراسة أنه كان مقتصرراً على ما تمت مراجعته من قواعد بيانات وتقييمات ودراسات أكاديمية ومشروعات. وبالرغم من ذلك، فقد أدرك المجيبون على الاستقصاء قيمة هذه المعرفة بالنسبة إلى مختلف الأعمال في هذا المجال (التنمية والاستثمارات والتمكين، إلخ)، كما أدركوا ضرورة إشراك الرّعاة في جميع مراحل مشاريع التنمية والأبحاث. في الوقت الحالي، وحيثما توجد فجوات واسعة في المعلومات والبيانات، لن يكون إشراك الرّعاة في التقييمات الوطنية أو الدولية أساسياً من أجل التملك والتحقّق فحسب، بل هو أيضاً ممارسة مُجدية من ناحية التكلفة.

ويعمل عددٌ من قواعد البيانات ومصادر المعارف المنشأة حديثاً على جمع وتوفير معلومات أكثر تفصيلاً عن الرّعاة والمراعي. على سبيل المثال، قامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بابتكار مجموعة أدوات تخطيط الموارد الأرضية، علماً أن معلوماتها ومصادرها تركز على قضايا الأراضي بشكلٍ رئيسي. كما تعمل مبادرة الرصد الزراعي العالمي من الفريق المعني برصد الأرض (GEOGLAM) على تأسيس مصدر معلومات للرصد العالمي تحت اسم "خريطة إنتاج المراعي والمروج (RAPP)"، وقد أطلقت عام ٢٠١٨. ولا يوجد حالياً أي أسلوب شامل ومتكامل لفهم الرّاعي والمراعي. وسيستمر غياب الاتساق في التعاريف والمصطلحات والمنهجيات في عرقلة إجراء التقييمات الشاملة للرّعاة والمراعي ما لم تتم مواءمتها بما يبيح إجراء المقارنات بين البيانات.

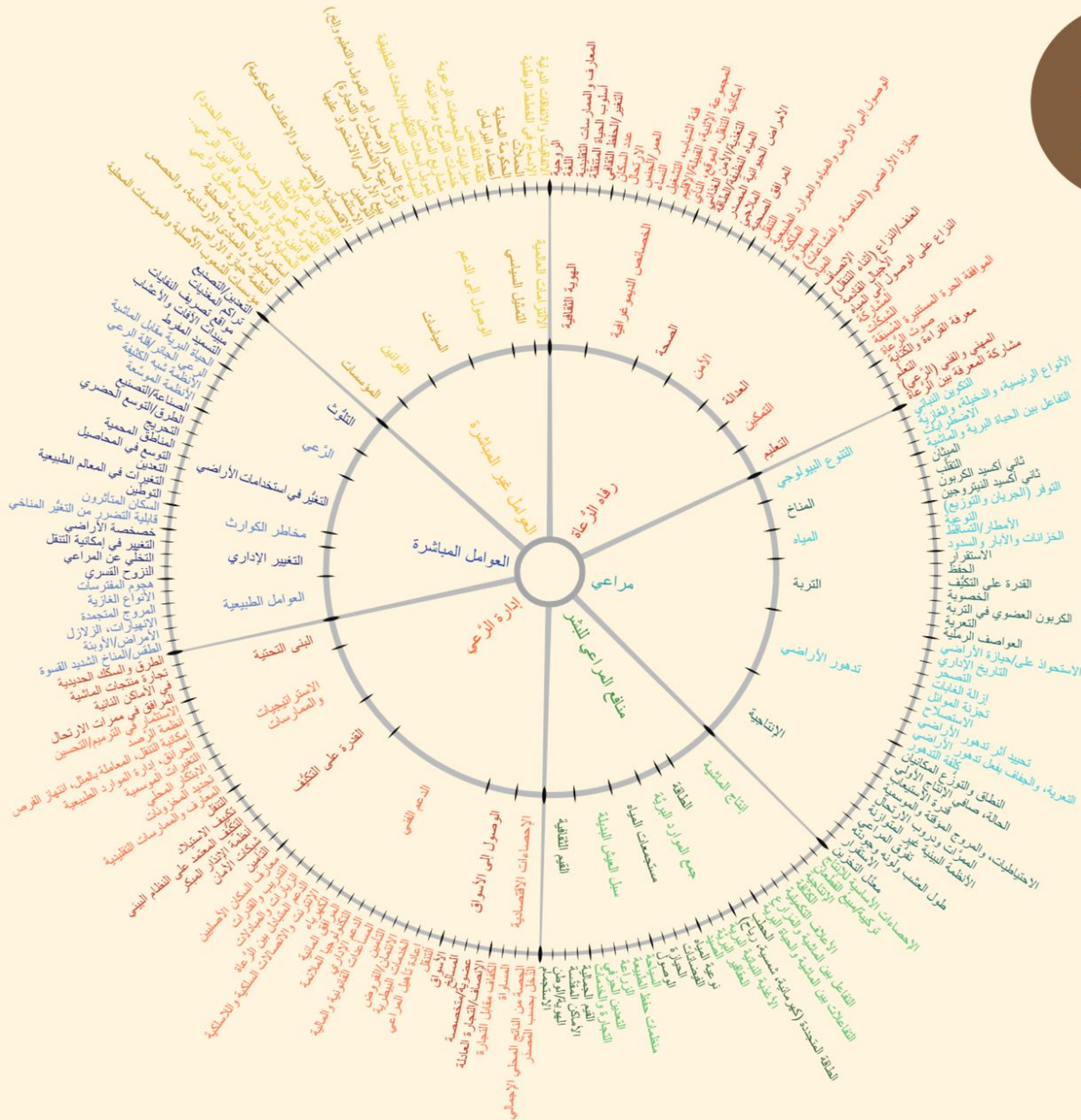
تزايد حجم المعلومات عن الرّاعي والمراعي ضمن قاعدة البيانات "سكوبس" بشكلٍ ملحوظ منذ العام ٢٠٠٠، لكنها ما زالت لا تمثل أكثر من ٠,٠٠١ في المائة من المؤلفات الخاضعة لمراجعة الأقران التي تتوفّر عبر الإنترنت. وخلال الأعوام الأخيرة، أُجري المزيد من الأبحاث حول قضايا هامة، مثل تأثيرات استهلاك الأراضي على نطاق واسع على الرّعاة، والتأقلم مع التغيّر المناخي، ونتائج تنقّل الماشية على عدم توازن الأنظمة البيئية في الأراضي الجافة.

بما أنه لا يوجد حالياً تعريف أو منهجية أو مجموعة مؤشرات أو خطوات أو هيكلية معيارية لجمع المعلومات عن الرّعاة والمراعي (رغم أنها قد تتوفر قريباً من أجل الغابات، وذلك بفضل وجود منتدئ حكومي دولي)، فمن المتعذر مقارنة مجموعات الإحصاءات والبيانات. ويتم العمل على مواءمة المصطلحات المتعلقة بالمراعي، لكن ليس تلك المتعلقة بالرّاعي.



راعٍ فولاني في وسط نيجيريا، بعدسة ولفغانغ باير

نطاق المواضيع
المتعلقة بتحليل
الفجوات المعرفية
في استدامة
الرّعي والمراعي



التوصيات

١ إجراء تقييم حكومي دولي عالمي متكامل

تقديم التمويل والموارد الكافية لمعالجة الفجوات المعرفية بخصوص الرعاة والمراعي من خلال تقييم حكومي دولي عالمي متكامل ومتعدد السنوات، يكون تشاركياً ويتعامل مع مسألة المصطلحات بهدف التوصل إلى فهم مشترك للرعي والمراعي.

يجب توفير ما يكفي من التمويل والوقت والموارد لتمكين التقييم العالمي المتكامل من التعامل مع التحديات المنهجية والتحضيرية التي حدّدها تحليل الفجوات، مثل: (أ) ضمّ الرعاة الأصليين أو المحليين إلى عملية تشاركية دولية تهدف إلى وضع معجم للمقارنة بين المصطلحات المتعلقة بالرعي والمراعي؛ (ب) الاختيار التشاركي لحدود النظام ونطاقه ومنهجيته الأكثر ملاءمة؛ (ج) تأسيس علاقات شراكة ثنائية الجانب لإتاحة الوصول إلى البيانات غير المتوفرة مجاناً على شبكة الإنترنت. ويجب تشجيع الحكومات على تزويد التقييم العالمي المتكامل بإمكانية الوصول المباشر إلى الإحصاءات المحلية والوطنية الموجودة، والبيانات الأولية المتوفرة عن الرعاة والمراعي، بغية تسهيل تصنيف البيانات الموجودة بشكل أفضل حيثما أمكن ذلك.

ينبغي للتقييم العالمي المتكامل أن يغطي القضايا الاجتماعية الاقتصادية والفيزيائية، ونمط تفاعل الأنظمة الرعوية مع عناصر المجتمع الأخرى، والتوجهات السابقة والسيناريوهات المستقبلية. ويجب أن يتمكّن التقييم من جمع بيانات عالية الجودة ويمكن التحقق منها، سواء كانت جديدة أم موجودة مسبقاً، بما في ذلك البيانات الميدانية الأولية حول الفجوات في المجالات التي لم يتم جمع بياناتها من قبل، وتضمن نماذج جديدة، والمعارف التقليدية، والتفكير الابتكاري. يجب معالجة الفجوات المعرفية بالاعتماد على مزيج من بيانات الاستشعار عن بعد والبيانات المجمعة على المستوى المحلي من خلال التعاون مع الرعاة. وينبغي تحديث التقييم بشكل دوري.



نساء يبعن الحليب في إيزيولو في كينيا، بعدسة توم مارتين / منظمة أطباء بيطريون بلا حدود الـ



ماحز وإبل في الصومال عند نقطة سقاية، بعدسة أولفغانغ باير

٢ تحسين توافر المعلومات الموجودة وجودتها

تطوير أنظمة معلومات وطنية ودولية من أجل تحسين توافر المعلومات الموجودة عن الرعاة والمراعي وجودة تلك المعلومات، وتضمين المعارف التي يمتلكها الرعاة بهدف فهم خصائص الرعي والمراعي والديناميكيات القائمة بينهما.

والتأقلم مع التغير المناخي، واستملاك الأراضي على نطاق واسع. ثمة حاجة إلى مخزن شامل للمعلومات عن الرعي والمراعي بحيث يتضمن بيانات متاحة ومتوفرة وقابلة للمقارنة والتحقق ومُعتمدة على تعاريف قابلة للمقارنة وعلى مجموعة مُتَّفَقٍ عليها من المؤثرات ذات الأهمية العالمية والمستندة محلياً من الرعاة.

يمكن للتقنيات والتطورات الجديدة في مجال الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية أن تسهل مراقبة المراعي في المستقبل. ينبغي تشجيع المنظمات الرعوية، والمنظمات غير الحكومية التي تعمل معها، على توثيق بيانات ومعلومات عالية الجودة عن الرعاة والمراعي، وجعلها متاحة، بما فيها تلك المتعلقة بمعارف وتقنيات المجتمعات المحلية والأصلية.

يمكن تحسين توافر المعلومات من خلال التأكد من بذل جهود مستمرة لتصنيف البيانات عن الرعاة والمراعي ضمن الإحصاءات الحكومية. يجب تشجيع الحكومات، وجميع المشاريع الممولة من القطاع العام، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحوث على توفير إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات المصنفة والتي يمكن التحقق منها عن الرعاة والمراعي، بحيث تكون في الوقت المناسب وصالحة وموثوقة وقابلة للتأويل ومُدارة جيداً ومتاحة بسهولة، بما فيها البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسات الأساسية ودراسات الرصد/التقييم المنفذة خلال المشاريع التنموية.

كما يجب أن تغطي الإحصاءات الحكومية عن الرعاة والمراعي المسائل التي تستقطب اهتماماً عالمياً، مثل النزاعات والأمن البشري،



حدود السويسرية



المخيم الصيفي لرعاة الرنة من شعب الدوخة في شرق تايغا في منغوليا، بعدسة لورنس هيزلوب / مؤسسة غريد - أريندال

٣ توسيع نطاق فهم الرعي وقيمة المراعي

زيادة التمويل والموارد المخصصة للأبحاث التشاركية عن الرعي والمراعي، والحرص على تناول مواضيع "غير نمطية".

والبيانات، كما ينبغي أن تساهم في رصد المؤشرات المتفق عليها عالمياً وتقييمها. ويجب تشجيع الأطراف على جمع ومشاركة البيانات والمعلومات التي تركز على مواضيع غير نمطية، مثل التنقل بين المراعي، والتعليم المهني والعمل، والاستثمارات، والرعاة من النساء والشباب، حيث يجب أن تغطي كلاً من البلدان النامية والمتقدمة.

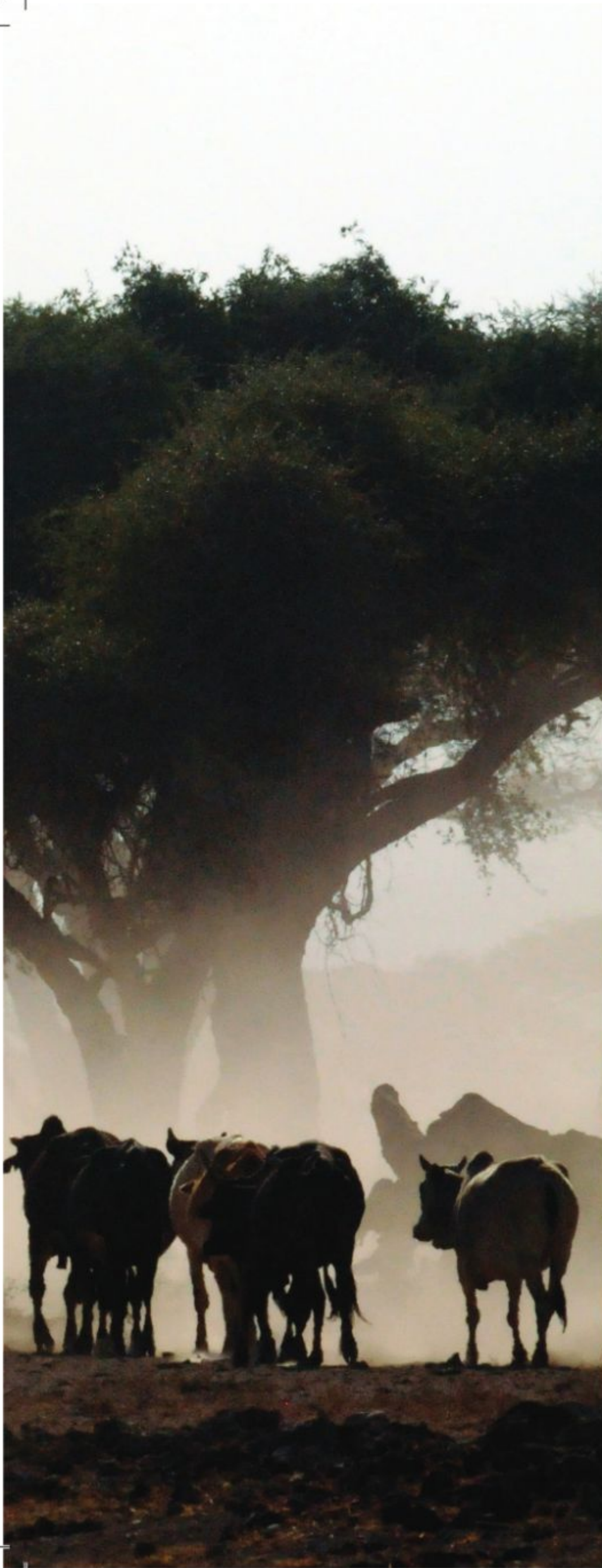
يجب على جميع الاتفاقيات والبروتوكولات والاتفاقات البيئية الدولية ذات الصلة، وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، أن تتناول صراحة القضايا المتعلقة بالصحة المستدامة للرعي والمراعي على أنها وثيقة الصلة بأهدافها والتزاماتها.

يجب إيلاء اهتمام خاص للبلدان والمناطق النامية التي تفتقر إلى البيانات والمعلومات، وذلك من خلال تنفيذ الاستقصاءات وجمع الإحصاءات بصورة دورية، وإجراء الدراسات البحثية المعمقة، والتحليل المتكرر لبيانات الاستشعار عن بعد، وتبادل المعلومات بين المناطق المختلفة.

بالنسبة إلى المحافل المحلية والدولية التي تجمع بين الرعاة والباحثين والحكومات والمنظمات غير الحكومية، ثمة حاجة لأن تعمل على توسيع نطاق الفهم والتوصل إلى اتفاق على الأساليب الاستراتيجية، والاستراتيجيات ذات الأولوية، وسياسة جمع البيانات ومعالجتها، المنهجيات المتسقة والقابلة للمقارنة من أجل مشاركة المعلومات



رعي الخيول على المروج، مونتانا بالولايات المتحدة الأمريكية، بعنسة تراسي راتكليف / فليكر (رخصة مشاع إبداعي - استعمال غير تجاري - الترخيص بالمثل)



٤ إجراء تقييم مفصل حول تقديم الدعم التقني للرعاة

وضع منهجية ملائمة وتقييم مدى استناد الدعم التقني المُقدّم للرعاة على الاحتياجات والمصالح التي تم تحديدها.

المالي المُقدّم لا من الجهات المانحة الدولية فحسب، بل من الحكومات الوطنية والمنظمات المحلية أيضاً. وقبل تحليل الفجوات القائمة في الدعم التقني، ينبغي أولاً رسم حدّ منهجي (نطاق مواضيعي) للتقييم.

يجب أن تشمل تقييمات الدعم التقني كلاً من البلدان المتقدمة والنامية من خلال توسيع نطاقها لياخذ بالحسبان الدعم المُقدّم من الجامعات الوطنية ومؤسسات الأبحاث ووكالات الإرشاد الحكومية التي تركز على تنمية المجتمع. علاوةً على ذلك، يجب أن تغطي التقييمات الدعم

٥ إشراك الرعاة في جميع التقييمات وعمليات جمع المعلومات

إشراك الرعاة ومنظمات المجتمع المدني الرعوية في التقييمات العالمية حرصاً على تضمين معارف وتقنيات المجتمعات المحلية والأصلية بشكلٍ ملائم وتمثيل مختلف مجموعات المناصرّة الرعوية بشكلٍ فعال.

وكلاء التنمية المجتمعية المحليين والمنظمات المعنية بقطاع الماشية وغيرها من الأطراف المعنية بالرعي والمراعي. يجب وضع قائمة عالمية شاملة تضم المنظمات الرعوية المحلية والوطنية والإقليمية، كما يجب إنشاء مجموعات مناصرة من خلال هذه الشبكات بحيث تصبح مشاركةً على نحوٍ وثيق في التقييم العالمي.

خلال عمليات التقييم العالمية، ينبغي تعزيز معارف وتقنيات المجتمعات المحلية والأصلية وقدرات المنظمات الرعوية الموجودة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الرعاة، مع التركيز على تمكين المجتمعات الرعوية من التعبير عن نفسها والتصرّف بنفسها، والأخذ بالاعتبار كلاً من نوع الجنس وفئة الشباب والمعارف التقليدية. كما يجب إجراء أبحاث علمية جديدة خاضعة لمراجعة الأقران بالتعاون مع الرعاة

قطيع ماشية في متنزه أمبوليسي الوطني في كينيا، بعنسة بيتير بروكوش

يُمارَس الرعي من قبل ملايين الناس في شتى أنحاء العالم. وتمتد جذوره في كل بقاع العالم وإلى آلاف خلت من السنين وصولاً إلى أوائل عصر الزراعة. لكن وعلى الرغم من أن تاريخ وجود المجتمعات الرعوية يعود إلى آلاف السنين، ما زلنا نجهل الكثير عن الروابط بين الممارسات الرعوية والمراعي التي تعتمد عليها تلك الممارسات. فهي تكاد تغيب تماماً عن الكثير من الأبحاث المعنية بالبيئة العالمية. وثمة أسئلة عديدة لا نملك إجابات أكيدة عنها اليوم نظراً للفجوات الواسعة الانتشار في فهمنا للمراعي والرعاة. ومع ذلك فإن لإجابات هذه الأسئلة انعكاسات عميقة على السياستين الوطنية والعالمية، وتأثيراً على أسلوب تعاملنا مع التغير المناخي.

